تحديات قيام سياسة خارجية أوربية موحدة ومؤثرة

سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا

الدكتور: مجدان محمد

أستاذ العلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3

ملخص:

رغم أنّ الإتحاد الأوروبي أصبح قوة عظمى إقتصادياً وتجارياً ومالياً وتكنولوجياً، إلاّ أنه مازال يعتبر ضعيفا في المجال السياسي، ويرجع هذا إلى عدة تحديات.

وبالتالي تركّز هذه الدراسة على التحديات التي تواجه هذا الإتحاد من لعب دور فعّال في السياسة العالمية، وذلك بعد تحليلها لسياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية المشتركة؛ ظهورها وتطورها، مجالاتها وأهدافها، وكيف تصنع.

وقد أخذت الدراسة موقف وسياسة الإتحاد الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، كنموذج لتبيان المحدودية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية .

Abstract :

Although the European Union has become a super power in the economic, commercial, financial and technological fields, It is still very weak in the political one. This is due to many challenges. This study focuses on the challenges facing this union from playing an influential role in world politics, before that, it analyses the common European foreign policy; its emergence and development, its interests and how it is made. The study takes the position and policy of the European Union towards the Arab-Israeli Conflict & the Palestinian problem , as a case study to show the European weakness & limit in foreign policy .

مقدمة:

رغم أن الإتحاد الأوربي صار عملاقا إقتصاديا وتجاريا وماليا وتكنولوجيا ، فإنه سياسيا لم يصل إلى المستوى المطلوب . ورغم أن لهذا الإتحاد مكانة وحضور مميزين في الكثير من المحافل الدولية ، غير أنه لم يستطع صياغة سياسة خارجية موحدة ومؤثرة . أي أن سياسته الخارجية ، وتأثيره العالمي لم يتوازن مع هذه المكانة الهامة ،وهذا الحضور المميز.

والسؤال هو:ما سبب ذلك ؟ أي ما هي حدود ومعيقات السياسة الخارجية الأوربية الموحدة والمؤثرة ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، سيتم تناول ثلاث محاور أساسية :

~ سيخصص المحور الأول لأخذ نظرة عامة عن السياسة الخارجية الأوربية المشتركة ، لفهمها بوضوح. ولهذا فسيتم التطرق لظهور هذه السياسة ، والمراحل التي مرت بها . وكذلك لعوامل قيامها وأهدافها. بالإضافة إلى اهتماماتها ومجالاتها ،ثم عملية صنعها وتنفيذها .

~في المحور الثاني ، سيتم تحليل مختلف العوامل التي حدت وتحد من وصول أوربا إلى بناء سياسة خارجية موحدة ، وبالتالي لعب دور مؤثر وفعال في السياسة العالمية .

~ أما في المحور الثالث، فسيتم أخذ سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، كنموذج عملي لهذه المحدودية الأوربية.

المحور الأول. السياسة الخارجية الأوربية. نظرة عامة : سنتناول هنا ظهور هذه السياسة ومراحل تطورها،ثم عوامل قيامها وأهدافها. بالإضافة مجال اهتماماتها، وعملية صنعها وتنفيذها .

أولا. ظهور السياسة الخارجية الأوربية ومراحل تطورها : ظهر الإهتمام بهذه السياسة المشتركة منذ مدة ، وبذلت مجهودات جبارة ، ولكن النتيجة لم تكن في مستوى التطلعات والآمال ،ثم زاد الإهتمام بذلك بعد التغيرات والمستجدات الهامة منذ التسعينات إلى اليوم . ولكن لم يتحقق كذلك شيء ذو قيمة .

وبتتبع مسار هذه السياسة ، نجد أن عملية إقامة وتكريس سياسة خارجية أوربية موحدة ومؤثرة ، مرت بمراحل كثيرة :

. فقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تجسيده عمليا ، منذ بداية الخمسينات، بإنشاء "مجموعة الدفاع الأوربي". ولكن هذه المجموعة فشلت بسبب موقف فرنسا ،التي رأت أن ذلك يمس بسيادتها

الوطنية ، ويشكل قيودا عليها في مجال الدفاع ، حيث رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على معاهدة إنشائها[1] .

.وفي بداية الستينات جرت مفاوضات أوربية من أجل قيام تعاون سياسي أقوى ، واتحاد بين الدول الأوربية ، وإقرار سياسات أمنية وخارجية مشتركة ، بهدف بناء قوة دولية ثالثة مستقلة عن أمريكا ، وقادرة على انتهاج سياسة خارجية جديدة مؤثرة. إلا أن هذه المفاوضات توقفت عام 1962 دون التوصل إلى اتفاق ، بسبب الخلافات بين هذه الدول[2] ، وخاصة إصرار هولندا على إدخال بريطانيا في المنظومة الأوربية قبل الحديث عن أية سياسة خارجية وأمنية مشتركة[3].

. ثم كان الأمر مع مطلع السبعينات بإنشاء آلية التعاون السياسي الأوربي ، تعقد في إطارها اجتماعات دورية لوزراء الخارجية للتشاور والتنسيق في مجال السياسة الخارجية . وبدأت الدول الأوربية من خلال هذه الآلية تصدر البيانات والقرارات الرسمية حول كثير من القضايا الدولية . غير أن ذلك لم يكن يحقق الإجماع الداخلي ، بسبب اختلاف المصالح والسياسات وتضاربها ، ولأسباب أخرى سيتم تناولها.

. ثم جاءت معاهدة (ماستريخت)[4] في 28فبراير1992، بتأسيس الإتحاد الأوربي ، وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة كسند لهذا الإتحاد[5].

. وحتى نهاية التسعينات ، تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوربية مشتركة . ففي اجتماع مجلس أوربا في(كولونيا) سنة 1999 ، تم التوصل إلى إجماع حول إعطاء الإتحاد الأوربي دور أقوى في إدارة الشئون الدولية ، عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية ، وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات . وفي الأثناء تم إنشاء منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة . وعين (خافير سولانا) كأول ممثل لهذه السياسة . وتتمثل مهامه في مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة[6] .

.ثم جاءت قمة (هلسنكي) سنة 1999 للبحث عن أسباب فشل وعجز الإتحاد الأوربي في إدارة الأزمات، وخاصة أزمة كوسوفو، أين فشل الإتحاد فيها فشلا ذريعا . فتم في هذه القمة ، الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوربية قادرة على حفظ السلم ، والقيام بعمليات إدارة الأزمات .

. ثم كانت قمة (نيس) في ديسمبر 2000 ، والتي وضعت القواعد العملية لنواة القوة العسكرية الأوربية .كما أقرت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة ، وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية[7] .

.وفي سنة 2007 استحدثت معاهدة (لشبونة) منصب رئيس الإتحاد الأوربي . كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتفعيلها ، وذلك بالإعلان عن نهاية العمل الروتيني للرئاسة

الأوربية في العلاقات الخارجية ، ووضع أهداف الإتحاد الخارجية بشكل مبسط وواضح . كما تم تأسيس مجلس الشئون الخارجية الجديد ، وفصله عن مجلس الشئون العامة . وما زال مسار بناء سياسة خارجية أوربية موحدة ومؤثرة ، قائما إلى الآن[8].

ثانيا ، عوامل قيام السياسة الخارجية الأوربية المشتركة وأهدافها : هناك عاملان هامان ، أحدهما داخلي والآخر خارجي ، ساهما أكثر في بلورة وتكريس هذه السياسة الخارجية.

العامل الداخلي : ويتمثل في بلوغ عملية التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة ومتطورة جدا، والتي حققت نجاحات ومكاسب كبيرة ، وذلك بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الأوربية . فكان من الضروري الدخول في مرحلة الوحدة السياسية ، التي تعتبر الضامن الحقيقي ، والحامي الفعلي لهذه الوحدة الاقتصادية ، التي يمكن أن تتراجع أو تنهار من الأساس ، إذا لم تتحقق الوحدة السياسية[9].

العامل الخارجي: ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، حيث أبعد ذلك الخطر الكبير الذي يهدد أوربا ويدفعها للاحتماء بالمظلة الأمريكية في إطار سياسة أطلسية محكمة، في ظل نظام الاستقطاب الدولي الذي كانت له انعكاسات سلبية على حركة الوحدة الأوربية عامة، وعلى السياسة الخارجية الاستقلالية لأوربا خاصة. وبعد زوال هذا الخطر ، وتراجع هذا الاستقطاب ،كان على أوربا إعادة النظر في علاقاتها الخارجية. وهذه الإعادة تتطلب قيام سياسة خارجية موحدة فعالة قوية ومؤثرة .

أما عن أهداف هذه السياسة الخارجية ، فإن معاهدة(ماستريخت) قد حددتها في الأمور التالية :

- حماية القيم الأوربية المشتركة والمحافظة عليها ، مثل قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ... وكذلك حماية المصالح الأساسية للإتحاد الأوربي ، والمحافظة عليها .
- حماية استقلال الإتحاد الأوربي ككيان ، واستقلال أعضائه ،وتقوية أمن الإتحاد وأمن دوله.
- المحافظة على الأمن والسلام في العالم،والمساهمة الجادة في ذلك ،بالإضافة إلى ترقية وتطوير التعاون بين الدول وتدعيمه، في اطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.
- تدعيم الديمقراطية ودولة القانون ، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[10] .

ثالثا، اهتمامات السياسة الخارجية الأوربية المشتركة ومجالاتها : هناك عدة اهتمامات لهذه السياسة ، لعل أهمها الاهتمامات الثلاث التالية :

1.الإستراتجيات المشتركة : وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الإتحاد الأوربي ، تصلح لتكون نظرة واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الإتحاد وبين الأطراف الأخرى. وتحتل هذه النظرة مكانة خاصة على قائمة أولويات الإتحاد ، لأسباب تتعلق بمصالح مختلفة ومتنوعة : سياسية ، أمنية ، اقتصادية ، ثقافية .....مثال : الشراكة الإستراتيجية مع روسيا(11) . إذ شاركت هذه الأخيرة في التمارين المشتركة مع الإتحاد الأوربي لإدارة الأزمات . وفي بيان مشترك يوم 18.8.2004،أكد فيه الطرفان على ضرورة بناء شراكة إستراتيجية متوازنة ومتبادلة(12) . ومثال آخر : مشروع برشلونة والشراكة الأورو متوسطية (1995) ، التي أقرت ثلاث جوانب للشراكة : الشراكة السياسة والأمنية ، الشراكة الاقتصادية والمالية ، والشراكة في الأمور الاجتماعية والثقافية والإنسانية(13) .

2.العمليات المشتركة : وهي العمليات الميدانية التي يقوم بها الإتحاد الأوربي في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية ، بمفرده أو بالتعاون والتنسيق مع دول ومنظمات دولية أو إقليمية أخرى .إما بتقديم الإغاثة والمعونة الإنسانية للمتضررين من الكوارث أو الأزمات ، أو بالمشاركة في حفظ السلام والأمن في مناطق بها أزمات أو نزاعات ، بالمساهمة في قوات حفظ السلام في هذه المناطق.

3. المواقف المشتركة : وهي تبين موقف الإتحاد الأوربي من بعض القضايا الدولية ، إما من خلال إصدار بيانات مشتركة ، كالتعبير عن التعاطف والتفهم ، وإظهار حسن النية ومشاعر الرضا ، أو الاستنكار والرفض والغضب ، تجاه طرف معين ، أو تجاه سلوك محدد لبعض الأطراف . وإما من خلال إجراءات عملية ، كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية ...أو غيرها(14) .

اما مجالات السياسة الخارجية الأوربية العملية ، فإنه بسبب المستجدات الدولية الكبيرة ، والمتغيرات العالمية الهامة ، فقد أصبحت هذه السياسة ، تتركز خاصة في الأمور التالية :

التحرك نحو الشرق ونحو الجنوب :بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واجهت أوربا تحديا وتهديدا أمنيا آخر من الشرق، متعدد المصادر وأكثر انتشارا، وغير محدد المعالم، وإن كان أقل خطورة مما كان سابقا(15). فقد تسببت الدول المستقلة عن هذه المنظومة ، في بروز قضايا أمنية وسياسية معقدة ذات مخاطر وتحديات كبيرة : مخاطر عدم الاستقرار، ومخاطر نشوب الصراعات والنزاعات المسلحة ، بسبب مشاكل عديدة : كمشاكل الحدود ، أو الأقليات ، أو التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة . ولهذا كان على أوربا بلورة نظرة وسياسة خارجية مشتركة جديدة ، لحماية الاستقرار والأمن في كل القارة الأوربية(16)

والأمر كذلك في جنوب المتوسط، حيث هناك تهديدات ومخاطر مختلفة قد تتعرض لها أوربا، وخاصة الأمنية منها. ولهذا كان لابد من تكريس نظرة وسياسة خارجية مشتركة مع هذه المنطقة،

لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر، كمشروع الشراكة الأورو متوسطية 1995، والإتحاد من أجل المتوسط 2008.

إعادة النظر في العلاقات الأطلسية : فبعد التغيرات الهامة والمستجدات الكبيرة التي حدثت في العالم ، كان لابد من صياغة جديدة للعلاقات الأوربية - الأمريكية، علاقات تتلاءم وتتواكب مع هذه التغيرات والمستجدات . كما كان لابد من إيجاد صيغة جديدة لمهام ووظائف الحلف الأطلسي ، أي عقيدته ، بتحويله إلى أداة لترقية الأمن والاستقرار في أوربا ، بدلا من مهمته السابقة : مواجهة تهديد عسكري مباشر من المعسكر الإشتراكي[17] . كما كان لابد من توسيع العضوية في هذا الحلف ، ليشمل دول شرق أوربا ، حتى يتمكن من القيام بدور سياسي فعال ، إضافة إلى دوره العسكري والأمني .

المشاركة في بناء نظام دولي تعددي جديد : لأن مصلحة الإتحاد الأوربي في قيام هذا النظام ذي الأقطاب المتعددة، وليس في بقاء نظام يهيمن عليه قطب واحد هو أمريكا. ولهذا فإن السياسة الخارجية لهذا الإتحاه، بدأت تعكس سلوكا يختلف إلى حد ما عن سلوك أمريكا. وتعبر هذه السياسة عن نظرة جديدة لنظام دولي آخر، يقوم على إعطاء الأهمية والأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، بدلا من العسكرية والاستراتيجية، وتفضيل العمل الجماعي المشترك من خلال المؤسسات الدولية، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بدلا من العمل المنفرد لأمريكا.بمعنى عدم الإنقياد التام لرغبة وإرادة أمريكا في إصرارها على الإنفراد بالمبادرة، واحتكارها لعملية صنع القرار الدولي وتنفيذه[18].

رابعا. صنع السياسة الخارجية الأوربية المشتركة وتنفيذها : يتولى المجلس الأوربي[19] تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية المشتركة ، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها. وهناك مجلس الوزراء[20] ، وهو أعلى سلطة لاتخاذ القرار في الإتحاد الأوربي ، بل هو صانع القرار الفعلي داخله ، ولكن في إطار التوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تصدر عن المجلس الأوربي . ويساعد مجلس الوزراء هذا في مهامه ، هيكل تنظيمي متشابك يتمثل في :

ا.الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية ، ومهامه مساعدة مجلس الوزراء في تحضير، وإعداد وصياغة كل ما يتعلق بصناعة السياسة الخارجية والأمنية وتنفيذها . ويساعده هو الآخر جهاز إداري يتكون من دبلوماسيين وخبراء فنيين و إداريين .

ب. اللجنة الدائمة للسياسة والأمن ، وتتكون من رؤساء إدارات الشئون الخارجية للدول الأعضاء ، ومهمتها متابعة الموقف الدولي ، والقيام بالدراسات والتحليلات للوصول إلى النتائج حول الإجراءات الواجب اتخاذها ، وإصدار التوصيات والاقتراحات التي يمكن رفعها إلى المجلس الأوربي.

ج. مجموعة عسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية ، وتضم : اللجنة العسكرية ، لجنة الأركان ، ومجموعة بحثية لدراسة وتحليل القضايا الأمنية الدولية ، وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية الخاصة بمناطق الأزمات في العالم .

د .الممثلون الدائمون، وهم الذين يبعثهم المجلس الأوربي إلى مناطق في العالم ، تشهد أزمات حادة ، للقيام بمهام محددة تتطلب إقامة طويلة أو دائمة هناك، للإسهام والمشاركة في إيجاد حلول سلمية لها[21].

وإضافة إلى هذه الهيآت المشاركة في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي ، نجد أيضا :

- المفوضية الأوربية ،التي تشارك المجلس الأوربي في إعداد القرارات ، وفي تحضير الاجتماعات ، وفي مناقشة القضايا المطروحة .

- البرلمان الأوربي، دوره استشاري،إذ يستشيره المجلس الأوربي حول الخيارات والإستراتيجيات العامة المراد اعتمادها. كما أن المجلس الوزاري يأخذ رأي البرلمان بعين الاعتبار، دون أن يكون ذلك ملزما له. ومن حق البرلمان أن يحصل على المعلومات حول القضايا المطروحة والنقاشات، وكذا القرارات المتخذة. كما يحق له طرح أسئلة على المجلس، وأن يناقش دوريا تطور السياسة الخارجية والأمنية[22].

المحور الثاني ، العوامل المعيقة لقيام سياسة خارجية أوربية موحدة: وتتمثل في عوامل أوربية داخلية ، وأخرى تعود إلى العلاقات الأوربية الأمريكية وطبيعتها .

أولا. العوامل الخاصة بأوربا : والتي يمكن حصرها في الأمور التالية :

أ. الوزن المحدود لأوربا في النظام الدولي : فرغم أن أوربا ظلت ترغب في توحيد سياستها ومواقفها إزاء القضايا والأحداث الدولية، و تعبر عن كيان مستقل، وعن كتلة لها وزنها في العالم، إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الأمر، لأن مقدرتها على فعل ذلك يرتبط بتأثيرها ووزنها في النظام الدولي. وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوربا على توحيد سياستها الخارجية، ولعب دور مستقل ومؤثر في التطورات الدولية المختلفة، وذلك بسبب ضعف الوزن السياسي والعسكري النسبي لها في النظام الدولي[23].

نعم هناك أهداف طموحة لأوربا لتبني سياسة خارجية موحدة مستقلة ومؤثرة ، ولكنها لا تملك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها ، لأن قدراتها السياسية والعسكرية محدودة مقارنة بأمريكا .

وإذا كانت أوربا تعتمد في أدائها لدورها العالمي على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية ، نظرا لعدم وجود قوة عسكرية موحدة قوية ومؤثرة ، فإن فعالية استخدام هذه الأدوات،

إنما تقع عليها هى الأخرى، قيود نابعة من العواقب والانعكاسات السلبية المحتملة على أوربا ككل، وعلى مصالح دولها .

لقد قال(فريدريك الأول) قبل أكثر من مائتي عام:"إن سياسة بدون قوة عسكرية، مثل جوقة بدون آلات موسيقية". وإذا نظرنا إلى أوربا نجد أنها ضعيفة وذات محدودية في القوة العسكرية بدون دعم أمريكا، ولهذا فغالبا ما تضطر أن تنزل عند رغبة هذه الأخيرة، قبل أن تعلن عن تطور مواقفها وسياساتها[24]

وبسبب هذا الضعف، تقتصر السياسة الخارجية الأوربية غالبا على ردات الفعل، وأحيانا ما يكون ذلك على مبادرات أو سياسات قامت بها دول أخرى وخاصة أمريكا. أي أن السياسة الأوربية تنمو تبعا لمنهج التكيف التدريجي ، ولتفاعل المتغيرات الظرفية ، وليس تبعا لمخططات كبرى موضوعة سلفا.

ب. اختلاف وتباين المصالح الأوربية : الذي يؤدي إلى اختلاف السياسات الوطنية إزاء مختلف الأحداث والقضايا الدولية. فرغم إنشاء الإتحاد الاوربي ، فإن أوربا لم تصل بعد إلى بناء نفسها كقوة سياسية موحدة بالفعل ، وإنما ظلت السياسات الوطنية تشكل أساس الموقف العام . فلم يصل هذا الإتحاد بعد إلى درجة الدولة الفدرالية التي تمارس السلطة بشكل مركزي ، وتفرض سلطاتها على وحداتها . ولكن في إطاره قامت الدول الأعضاء بالتنازل عن سيادتها لصالح مؤسسات الإتحاد في عدد من المجالات ، ولكن في مجالات أخرى ، مازالت تحتفظ بسيادتها كاملة . ولهذا يظهر الاختلاف بين سياسات ومواقف الدول الأوربية داخل الإتحاد ، في كثير من القضايا والأحداث الدولية[25] .

إن اختلاف وتباين المصالح الوطنية وتعارضها أحيانا، يؤدي إلى اختلاف الرؤى والمواقف التي تعيق أوربا من أن تتكلم بصوت واحد. حتى أن مسألة ما هي المصلحة العامة وأولوياتها، هناك صعوبة في تحديدها .وهذا ما أشار إليه (زبيغنيو بريجنسزكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق: "إن غياب سياسة خارجية أوربية موحدة، يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الإتحاد الأوربي"[26].

إن هذا التباين الكبير في سياسات الدول الأوربية ، بسبب اختلاف المصالح الوطنية والأولويات ، يظهر في عملية صنع القرار الخارجي داخل الإتحاد ، حيث أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها من السياسات الخارجية التي تصدر عن الإتحاد نفسه. فبريطانيا ترى أن على أوربا أن تلعب دورا مساندا للدور الأمريكي ، لا منافسا أو معارضا له ، في حين تعتقد فرنسا ودول أخرى ، أنه بإمكان هذا الإتحاد أن يلعب دورا مستقلا فاعلا وإيجابيا[27] .

وهكذا نجد أن كثيرا من المواقف والسياسات الأوربية ، تعلن نتيجة للمصالح الجغرافية والاقتصادية والإستراتيجية المختلفة لكل دولة . وهذا ما يضعف القوة لتعاون أكثر فاعلية في مجال السياسة الخارجية ، وذلك لأن فعالية التعاون السياسي الأوربي يعتمد على الحكومات الوطنية ، في حين كما يقول المفكر (والاس): "إن التعاون السياسي يجب أن يقوم خارج المصالح الوطنية"[28].

ج. **الخلافات و الإنقسامات الأوربية :** والتي أدت وتؤدي إلى نقص في التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء ، وسياسات الإتحاد الأوربي ، وإلى افتقار هذا الأخير إلى مواقف موحدة إزاء القضايا الدولية . نعم هناك تشاور وتنسيق من أجل سياسة خارجية موحدة ، إلا أن ذلك أصبح هدفا مظهريا فقط ، حتى يتضح للعالم أن هناك تنسيق ووحدة وعدم اختلاف أو انقسام ، لأن السياسة الناتجة ، تكون دائما قاصرة وغير فعالة ، لأنها لا تقدم إلا حدا أدنى مشترك من المواقف الوطنية المختلفة والمتباينة ، ولا تقدم إلا حلولا وسطى ، تفتقد القوة الذاتية[29] . وزاد الأمر تعقيدا ، بعد توسيع الإتحاد الأوربي ، وذلك لأن الدول الشرقية الجديدة مرتبطة أكثر بأمريكا لاعتبارات أمنية خاصة بها . مما يؤدي إلى الاختلاف بين الدول الغربية والدول الشرقية الجديدة[30]. كما أن هذا التوسع، أدى إلى التنوع الجغرافي والثقافي ....وغيره . وهذا أضعف عملية التنسيق والتوصل إلى بناء سياسة أوربية موحدة[31].

كما يرجع هذا الانقسام إلى الافتقار للنظرة الموحدة الدقيقة ، فرغم أن كل الدول الأوربية تتفق على ضرورة قيام الإتحاد بممارسة دور هام في العالم ، إلا أنها لا تتفق حول طبيعة هذا الدور ومداه .فهناك دول تبحث عن الدور العالمي للإتحاد ، وأخرى تبحث عن الدور الإقليمي ....وهكذا .

كذلك هناك اختلاف في النظرة الخاصة لمستقبل أوربا ، وخاصة بين أقطاب الإتحاد . فبريطانيا تركز على الاعتبارات الاقتصادية دون السياسية . أما ألمانيا فترى أوربا ككتلة اتحادية (فدرالية) ، تقوم على أساس المواطنة والاستقرار. أما فرنسا فترى في أوربا القوة المطالبة بأن تصبح إتحادا لدول قومية[32].

إن هذه الانقسامات كلها تعيق الإتحاد الأوربي عن الوصول إلى سياسة خارجية موحدة ومؤثرة . فما زالت السيادة والمصالح الوطنية تحدد معظم المواقف والسياسات . ورغم أن فكرة الإتحاد تنطوي ضمنيا على أن الدول الأعضاء ، قد وضعت قدرا من سيادتها في إطار مشترك محكوم بعمل الإتحاد نفسه ، إلا أنها لم تتقدم كثيرا في مجال السياسة الخارجية الموحدة . وقد عبر (كريس بايتن) ، المفوض الأوربي السابق للشئون الخارجية عن ذلك بقوله : "إن أوربا لا تزال تعيش أزمة شرعية بسبب أن كل دولة من دول الإتحاد الأوربي ، لا تزال تغلب سياستها الوطنية على السياسة

الاتحادية ، بل إن ثمة اقتناعا لدى كثيرين مفاده أن أي مبادرات للإتحاد الأوربي هي بشكل ما انتقاص من السيادة الوطنية ، أو على الأقل انتهاكا للامتيازات الوطنية[33] .

فعلا ، لم تتنازل دول الإتحاد الأوربي لصالح الإتحاد في ميدان السياسة الخارجية ، كما فعلت في الميادين الأخرى ، مثل السياسة المالية والنقدية خاصة[34] .

ورغم استحداث منصب الممثل الأعلى للسياستين الخارجية والأمنية ، إلا أن من يتابع تحركات هذا الممثل وتصريحاته ، يلاحظ أنه لا يستطيع أن يبت في أي أمر باسم الإتحاد أبدا ، لعلمه أن الإرادات الوطنية ، قد تختلف وتتعارض مع الإرادة الاتحادية . كما أنه رغم هذا الاستحداث ، فإن الدبلوماسيين الوطنيين لم يختفوا ولم يختف دورهم ، وخاصة دبلوماسيي الدول الكبرى في الإتحاد .

وبسبب هذا الانقسام، نجد ذلك التمثيل الضعيف للإتحاد الأوربي في المحافل الدولية، فرغم تعيين الممثل الأعلى المذكور،فإن كل وفد أوربي عند أي اجتماع أو مفاوضات دولية، لابد أن يضم ثلاث ممثلين لكل منهم منطلقاته ومرجعياته ومصالحه المختلفة: الممثل الأعلى، ومفوض العلاقات الخارجية في المفوضية الأوربية، ووزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الإتحاد الدورية...هذا كله يشتت قوة الإتحاد ويضعفه.

د . ميكانيزم صنع السياسة الخارجية الأوربية وتنفيذها : وخاصة عائق الإجماع.إذ أن ميكانيزم التصويت على قضايا معينة في المؤسسات الأوربية ، يتطلب الإجماع . وهذا شكل دائما عائقا أمام وضع سياسة خارجية أوربية موحدة ومؤثرة. فالسياسة الخارجية هذه ، هي نتاج الحد الأدنى من الإجماع عند الدول الأعضاء، والتي تصنع في إطار الدبلوماسية البرلمانية، ولا تتم بالمرونة والوضوح والسرعة في التحرك والتعاطي مع المتغيرات الدولية المتسارعة أحيانا ، كما تستطيع ذلك دولة لها استمراريتها، وتملك استراتيجية واحدة، وأهداف وأولويات واضحة ومحددة[35]. ففي عملية صنع القرار، نجد أن التعبير عن المواقف تجاه أي قضية وتطويرها، تجري ببطء، وتمر عبر قنوات المداولات والمشاورات بين الدول الأعضاء التي لها اعتباراتها الوطنية، ومصالحها المختلفة والمتباينة. كما أن قاعدة الإجماع تحترم مبدأ سيادة الدول الأعضاء ، ولهذا فلا تلتزم أي دولة بقرار لم تقبله أو لم توافق عليه ، مما يعيق عملية التنفيذ . كما أن الدول الأعضاء مازالت تتمتع بصلاحيات كبيرة ، تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة، تبعا لأجندة وطنية. فبالرغم من اتفاق هذه الدول على أن يكون للإتحاد الأوربي سياسة خارجية، وأنها تمثل أحد القواعد الأساسية لعملية التكامل الأوربي، إلا أن هذه الدول ما تزال تقاوم فكرة التنازل عن جانب من صلاحياتها لفائدة مؤسسات الإتحاد، وتعمل على الاحتفاظ باحتكارها لعملية السياسة الخارجية داخله، مما أدى إلى إسناد الدور الرئيسي، إن لم يكن

الوحيد في هذه العملية إلى المجلس الأوربي، وتهميش مؤسسات الإتحاد الأخرى، وخاصة المفوضية الأوربية والبرلمان .

لكل هذه الاعتبارات الداخلية ، نجد أن أوربا ، تواجهها صعوبات كبيرة للوصول إلى اتفاق في السياسة الخارجية . فما زالت دولها لم تصل بعد إلى إقامة كيان موحد بالفعل ، بل إن ما يوجد هو مجموعة دول منفردة ، تتنوع بشدة في كثير من الأمور، وتختلف وتتباين مصالحها ونظراتها إلى الأمور من حولها ، وبالتالي تجد صعوبة في تبني سياسة خارجية موحدة ومؤثرة. وكما عبر وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد) ساخرا عمن يتحدثون عن تعاظم قوة الإتحاد الأوربي، حيث قال: "إن أوربا لا تمثل كيانا واحدا ، وإنما مجرد مساحة جغرافية تضم دولا صغيرة ومتوسطة الحجم ، عجزت خلال عقود من الزمن عن الاتفاق على الإتحاد في إطار دولة واحدة .....إنه ليس من السهل التعامل مع هذا الكيان ، الذي ليس بدولة ، بل مجموعة من الدول تعمل معا ". أو كما قال وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسينجر) ذات يوم : "في كل مرة نسمع فيها حديثا عن أوربا ، **أتساءل مع من أتكلم** ؟ في إشارة إلى أن أوربا هي أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض حناجر قادة أوربا المتحمسين لتحقيق حلم أوربا العظمى ، ولكنها في الواقع لا وجود لها "[36].

ثانيا،العلاقات الأوربية الأمريكية وطبيعتها : إن أمريكا لا تريد قيام قطب أوربي قوي ومستقل، ينازعها الزعامة الغربية والقرار العالمي، ولهذا تسعى لبقاء أوربا كتلة اقتصادية فقط ، وحرمانها من التحول إلى قوة سياسية ، ومن ثم إلى قوة استراتيجية مستقلة مؤثرة في النظام الدولي[37].أمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوربية، بل تعتبرها مستحيلة،لأن أوربا مازالت تحت قبضتها وهيمنتها بل وتبعيتها لها بسبب حاجتها إلى الحماية الأمريكية من أي تهديد عليها .كما أن هذه الهيمنة والتبعية ناتجة من هيمنة الشركات الامريكية الكبرى على الاقتصاد الأوربي. بالإضافة إلى اختفاء الشخصيات القيادية الأوربيبة المستقلة القوية مثل دوغول ، التي تتصلب تجاه النفوذ والهيمنة الأمركيتين. أمريكا تفرق بين استقلال ووحدة أوربا ، فأوربا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكا فعالا،على أن لا تتحرك باستقلالية عن أمريكا. ومن ثم لا تشجع أمريكا إرساء سياسة أوربية، إلا إذا كانت تسير في فلكها .

إذن نتيجة للضعف الأوربي خاصة العسكري مقارنة بأمريكا، نجد هناك تبعية أوربية لهذه الأخيرة في إطار الحلف الأطلسي. وهذا الضعف أدى إلى وجود ذلك التجاذب المستمر بين التوجهات الاطلسية والتوجهات الأوربية بسبب الخوف من حصول خلاف مع أمريكا، مما يجعل أوربا أقرب دائما إلى هذه الأخيرة. ووجود هذا الاتجاه الأطلسي زاد من أهمية دور وتأثير العامل الأمريكي في تحديد مواقف أوربا وسياستها الخارجية. ولا شك أن هذا التجاذب يعتبر أيضا من المعوقات الكبرى لتوحيد السياسة الخارجية الأوربية ، ولعب أوربا دور مؤثر في السياسة العالمية .

ونتيجة لذلك نجد أوربا تتخبط بين الاستقلالية والتبعية لأمريكا ، وغالبا ما ظلت السياسة الخارجية الأوربية تراوح مكانها بسبب عدم القدرة على بلورة حتى الخطوط العريضة لهذه السياسة ، بحيث تبقى مواقف أوربا بين الاتجاهين الأطلسي والأوربي، أي التأييد الكامل لأمريكا، أو الاختلاف معها واتخاذ مواقف متميزة عنها، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى الوقوف ضد أمريكا أو ضد مصالحها، وخاصة إذا قامت هذه الأخيرة بتنفيذ مبادرة أو سياسة معينة. ومن هنا نرى وجود اختلاف بين الدول الأوربية، فهناك من ترى أنه من حق أوربا التفكير والعمل على حماية أمنها والدفاع عن مصالحها، من خلال بناء منظومة دفاعية مستقلة، وتبني سياسة خارجية موحدة. وهناك من تعارض ذلك وتدعو إلى بقاء أوربا تحت المظلة الأطلسية ، أي الأمريكية[38].

وهكذا فقد ظلت أوربا تتأرجح بين الأطلسية والأوربية مع ميل أكثر نحو الاتجاه الأول ، بسبب محدودية القوة الأوربية ، وعدم وجود دفاع أوربي مستقل ، مما خلق تبعية سياسية وأمنية لأمريكا . وهذه التبعية تقف عائقا أمام الهدف الذي تسعى أوربا لتحقيقه من خلال استراتجيتها التكاملية، ألا وهو توحيد سياستها الخارجية ، ولعب دور مؤثر على الساحة الدولية ، بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ومستقلا عنها . ولكن هذا المسعى مازال بعيد المنال[39] .

إذن فمن أهم سمات السياسة الخارجية الأوربية ، هي التأثير الكبير الذي تمارسه أمريكا على أوربا، بسبب خصوصية العلاقات بينهما . فطبيعة هذه العلاقات تعتبر محددا ومعوقا يقف أمام توحيد هذه السياسة ، ولعب دور مؤثر في النظام الدولي . ولهذا أصبح الأوربيون "رهائن للضغط والتأثير الأمريكي"[40] . أو كما قال البعض : "إن أوربا لم تستطع أن تفلت من السيطرة الأمريكية ، وأنها في نهاية المطاف ، ليست إلا ولاية صغيرة شأن باقي الولايات الأمريكية ، لا تستطيع أن تذهب بعيدا ، إلا بموافقة الحكومة الأمريكية في واشنطن"[41].

وكأمثلة على هذا الأثير الأمريكي، نجد أن العلاقات الأوربية- الأمريكية، لعبت دورا مهما في تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه أوربا في رسم سياسة مستقلة عن أمريكا تجاه المنطقة العربية وقضاياها حيث اضطرت دائما للوقوف وراء السياسة الأمريكية، والقيام بدور مكمل للدور الأمريكي[42] . كما أن الحرب على العراق سنة 2003، كشفت على صعوبة إقامة سياسة خارجية أوربية مستقلة وموحدة ، بعيدة عن السياسة الأمريكية . وزادت هذه الصعوبة بعد انضمام مؤيدي الحرب إلى الإتحاد الأوربي رسميا ، وتبني السياسة الأمريكية ، بل ودعمها . كل هذا أعاق الوصول إلى قرار أوربي موحد بشأن هذه الحرب ، بل ظهرت بشأنها الاختلافات الأوربية بشدة . وانقاد الأوربيون في الأخير خاضعين إلى الموقف الأمريكي[43] .

ومما ساعد ويساعد أمريكا على ممارسة ضغوط وتأثير على أوربا ، وجود هذا التيار الأطلسي القوي بقيادة بريطانيا ، الذي يحاول دائما إبقاء الموقف الأوربي متفقا مع الموقف الأمريكي . فارتباط بريطانيا بالإستراتيجية الأمريكية ، وإصرارها على التضامن الأطلسي ، أديا إلى تحييد وإضعاف الجهود الرامية إلى انتقاد أمريكا أو الابتعاد عنها[44] .

وهكذا نجد أن ما يعرقل أوربا كذلك من بلورة سياسة خارجية موحدة ومؤثرة على المسرح العالمي ، هو طبيعة العلاقات الأوربية الأمريكية. وهنا نرى أن ما قاله الكتب الفرنسي (بول بالطا) قبل سنوات ما زال صحيحا ، حيث قال : "إن من ضمن الأسباب التي تمنع أوربا من إتباع سياسة واستراتيجية مستقلة هو خوف تشعر به عدة بلدان أوربية من أن يحدث توتر متزايد في الروابط التي عقدت مع أمريكا إبان الحرب الباردة ، والأهداف التي حددت لحلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت ، والدور المسيطر الذي تلعبه أمريكا ، والخشية من لجوء أمريكا إلى الانتقام بقطع العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية"[45].

باختصار، إن السياسة الخارجية الأوربية الموحدة والمؤثرة، وبرغم محاولات تجاوز الخلافات الداخلية، والوقوف صفا واحدا في القضايا الدولية ، إلا أنها لا تزال تنقاد للسياسة الأمريكية، أو تتعاون معها وتدعمها ، وتقوم بدور مكمل لها[46] .

المحور الثالث ، سياسة أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي :هناك إذن عدد من العوامل تشكل قيودا وضغوطا على السياسة الخارجية الأوربية الموحدة ،وعلى قيام دور أوربي مؤثر في السياسة العالمية . والأمر كذلك بالنسبة لهذه السياسة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي . إذ نجد أن أوربا لم تلعب الدور الذي كان يجب أن تلعبه تجاهه . فبتتبع مسار السلوك والسياسة الأوربيتين إزاءه، تظهر بوضوح الصعوبات التي واجهتها أوربا وما زالت تواجهها ، واضطرارها إلى الاكتفاء بأدوار ثانوية ، لا تتفق والخطاب المعلن عن هدف سياستها الخارجية ، وهو البحث عن مكانة لها في النظام الدولي[47] . فالطريق الذي اتبعته أوربا في هذا الصراع ، لم يكن فعالا ، والدليل ،أنه برغم الفروق بين النظرة الأوربية والأمريكية حوله، وحول كثير من قضايا المنطقة العربية، وبرغم المصالح المختلفة بين الطرفين هناك ، فإن السياسة الأوربية عمليا تتراجع باستمرار إلى مستوى تقديم الضمانات وتوفير الغطاء للسياسة الأمريكية . أي أن أوربا في النهاية تكون مضطرة لإلحاق سياستها بالسياسة الأمريكية حول هذا الصراع . وذلك لوجود مجموعة من العوامل تشكل قيودا على توحيد السياسة الأوربية تجاهه ، وعلى لعب دور مؤثر فيه ، وأهم هذه العوامل :

أولا ، القدرات المحدودة لأوربا[48] : فبالرغم من أهمية المصالح الأوربية في المنطقة العربية ، إلا أن أوربا تقوم دائما بعملية الموازنة في الصراع العربي الإسرائيلي ، نظرا لمحدودية دورها فيه ، لعدم

توفر الإمكانيات المادية لممارسة سياسة مستقلة فعالة ومؤثرة حوله . ولهذا تبقى هذه السياسة ، كما قلنا ، عبارة عن مجرد إعلان المبادئ وتقديم الضمانات والمساعدات الاقتصادية دون خطة واضحة .

فعلا ، لم تنجح أوربا في القيام بدور ملموس وفعال في هذا الصراع ، لعدم الرغبة أولا ، ولعدم القدرة إن أرادت. فأوربا عالميا تعتبر قوة ثانوية مقارنة بأمريكا . وإن خبرة الدور الأوربي الجماعي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، تؤكد وتبرز القيود والضغوط على الدور المستقل لأوربا كقوة ثانوية ، والتي تنبع من محددات داخلية وأخرى خارجية بسبب هذا الضعف . ومن خلال هذا الضعف في التأثير في هذا الصراع ، وجد أن أوربا هي محدودة القدرات عسكريا ، حتى تتمكن أن تحمي مصالحها الهامة والمتنوعة في المنطقة العربية ، ومحدودة سياسيا حتى تشترك بفعالية في إيجاد تسوية لهذا الصراع . وقد عبر (موراتينوس) المبعوث الأوربي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بوضوح عن هذا الضعف ، وعن محدودية دور أوربا في هذا الصراع ، عندما قال : "إنه إذا تم بالفعل الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام في الشرق الأوسط ، فإن أمريكا سيكون عليها بالطبع التدخل . وفي الواقع فإن تدخل أمريكا لازم في كل الأحوال لحل الأجزاء الصعبة ، لأنها الطرف الوحيد الذي بإمكانه الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات . أما بالنسبة للإتحاد الأوربي ، فنحن نعلم جيدا حدودنا"[49].

إن معضلة أوربا السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، إذن هي ذلك التفاوت بين حجم المصالح والأهداف الضخمة في المنطقة العربية ، وبين القدرات والإمكانيات المحدودة . ويتجلى مأزق هذه السياسة بالنظر للدور الأوربي في تسوية هذا الصراع ، إذ تفتقد أوربا للقدرة على المشاركة في توجيه محاولات التسوية بما يتناسب ومصالحها في تحقيق الاستقرار في المنطقة، يضمن لها مصالحها المتنوعة ، وخاصة المصالح الأمنية ، إذ أن أمن أوربا من أمن هذه المنطقة .

إذن فأوربا بسبب موقعها المحدود نسبيا ضمن ميزان القوى العالمي ، كقوة من الدرجة الثانية ، تواجه صعوبات في ممارسة سياسة خارجية موحدة مستقلة ومؤثرة في المنطقة العربية عامة ، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة . كما أن طبيعة هذا الصراع المعقدة ، لا تتيح إمكانية التأثير إلا للقوى التي تتمكن من التأثير الفعلي بأدوات وإمكانيات مادية ، خاصة العسكرية منها . ولكن أوربا لم ولن تستطيع أن تستخدم الأدوات العسكرية ، بل وحتى الاقتصادية ، كأداة ضغط على أطراف الصراع . ومن ثم فإن وزنها في التأثير على الأحداث لا يقارن بوزن أمريكا . أي أن الموارد الأوربية المحدودة ، لا تسمح بتقديم المساعدات العسكرية والمادية لمبادراتها ، والتأثير لتطبيق سياستها ، وبالتالي لم تكن المبادرات الأوربية فعالة ومؤثرة ، لأن أوربا لم تلزم نفسها ، ولن تستطيع حتى ولو أرادت ذلك ، لا على المستوى العسكري ، ولا حتى الاقتصادي ، الذي يتطلب مساعدات ضخمة في أشكال متعددة لمختلف الأطراف ، وحتى إمكانية زيادة مساعدات إذا قبلت هذه الأطراف وجهة نظرها[50].

ثانيا ، صعوبة التنسيق الأوربي : هناك أيضا صعوبة تنسيق الموقف الأوربي الجماعي القادر على مواجهة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي المعقدة ، ومن ثم تعاملت أوربا مع هذاء الصراع من منطلق السياسات الوطنية للدول الأعضاء ، والتي تتباين تباينا كبيرا ، ولكل دولة دوافع حركة ، ومحددات خاصة بها ، ومصالح مختلفة . وهذه السياسات والمصلح المتباينة ، قد أثرت وتؤثر في تنسيق وبلورة موقف أوربي موحدة ومؤثر تجاه هذا الصراع .

كما ترجع صعوبة التنسيق وتوحيد السياسة الأوربية ، إلى تلك الانقسامات والاختلافات الموجودة بين الدول الأعضاء حول موضوع هذا الصراع . فاتخاذ موقف مشترك يفترض التنسيق بين السياسات المختلفة ، ولكن كان من الصعب اتخاذ موقف جماعي حقيقي ، والإعلان عنه بسبب هذه الانقسامات. وأصبحت عملية السلام في آخر اهتمامات وأولويات للكثير من الدول الأوربية، وبالتالي للإتحاد الأوربي

إن أوربا ليست طرفا موحدا بالفعل، فرغم إنشاء الإتحاد الأوربي، ورغم أن دوله تحاول تنسيق سياساتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وغيره من القضايا الدولية، فمازالت لا تتحدث بصوت واحد.

ولهذا نجد أن النظرة الأوربية لقضية هذا الصراع، كما القضايا العالمية الأخرى، تخضع لحالة من التجاذب بين الدول التي يدفعها الاهتمام بهذه القضايا،وتلك التي لا تريد،بسبب اختلاف الدول الأوربية وانقسامها حول المنطقة العربية وحول قضاياها بالنسبة لهذه وتلك، ولطبيعة النظرة التي يميل كل طرف إلى ترجيحها في التعامل معها ومع قضاياها. فالدول المتوسطة تصر على توسيع نطاق اهتمامات دور الإتحاد الأوربي في المنطقة ، بينما لا تظهر دول الشمال والوسط والآن دول الشرق الحماس نفسه ، وذلك لأن التقاليد الخاصة بدول المتوسط في علاقتها بهذه المنطقة ، تختلف عن الدول الأخرى. ولهذا فإن دور الدافع والمحفز للحركة والفعل الذي تمثله الدول الأوربية المتوسطية، يواجه بدور الكابح والمعيق، الذي تمثله الدول الأخرى. وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تنسيق وتوحيد سياسة أوربية، وإلى محدودية تأثير هذه السياسة في المنطقة العربية عامة، وفي الصراع العربي الإسرائيلي خاصة[51]

،وهنا نجد الخلاف الفرنسي البريطاني خاصة حول مدى استقلالية السياسة الأوربية عن السياسة الأمريكية ، والذي يشكل أحد أبرز العقبات التي تواجه السياسة الخارجية الأوربية الموحدة والمؤثرة. ففرنسا المدعومة من طرف إسبانيا وإيطاليا خاصة ، تسعى لأن يلعب الإتحاد الأوربي دورا رئيسيا في المنطقة العربية ، وفي قيام علاقات أوربية عربية ،وفق رؤية مستقبلية ، تستهدف جعل منطقة جنوب وشرق المتوسط ، ضمن دائرة الاستقطاب الأوربي . في حين تقود بريطانيا اتجاها يميل

إلى المزاوجة بين الأهداف الأمريكية والأوربية في المنطقة ضمن اعتبارات المصالح الغربية المشتركة ، وما تمليه الإستراتيجية الأطلسية عامة .ولهذا ظلت أوربا في الصراع العربي الإسرائيلي تتأرجح بين الأطلسية والأوربية ، ومن ثم وقع دورها في إطار توزيع الأدوار بين أعضاء العالم الغربي(أمريكا وأوربا).

كذلك نجد تلك السياسة الازدواجية الأوربية ، بسبب خضوع أوربا لتبعية مزدوجة : للبترول وللمصالح الأخرى في المنطقة العربية ، من جهة ، وخضوعها لأمريكا من جهة أخرى .ومواجهة هذه التبعية المزدوجة ، شكل عبئا ثقيلا عانت منه أوربا كثيرا ، مما جعلها لا تفكر في القيام بدور تفتقر إلى القدرة وإلى الرغبة في القيام به[52] .ومن هنا فإن أوربا وجدت نفسها في مأزق ، فمصالحها الضخمة والمتنوعة في المنطقة العربية ، تدفعها وتجعلها تميل إلى العرب ، بينما توقفها مصالحها الأمنية والضغوط الأمريكية عن القيام بأي خطوة هناك .وقد ترجم ذلك سياسيا في قراراتها ومبادراتها ، التي ظلت تشمل دائما تلك الازدواجية التي أصبحت معروفة ومألوفة : "الحفاظ على أمن إسرائيل والاعتراف بحدودها الآمنة، والاعتراف في الوقت نفسه ، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني"[53] .

ثالثا، تأثير العلاقات الأوربية- الأمريكية[54] : نلاحظ إذن بأن قدرة أوربا على بلورة سياسة موحدة ومؤثرة ومستقلة عن أمريكا في المنطقة العربية عامة ، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خاصة ، تبدو صعبة جدا ، وهذا بسبب أن سياسات أوربا متأثرة بالسياسات الأمريكية هناك ، وبالعلاقات الأوربية الأمريكية عامة[55]. فنادرا ما قامت أوربا باتباع أية سياسات في المنطقة العربية ، دون اعتبار لمصالح ولسياسات أمريكا هناك .

يوجد ضغط من أمريكا على أوربا لمنعها من الانجذاب إلى الموقف العربي ، بسبب وجود قيود أمنية على السلوك الأوربي ،لأن أمريكا تريد أن تحتفظ لنفسها بنصيب الأسد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، ولهذا استمرت في انتقاد ومعارضة ما أسمته بالتنازلات السياسية الأوربية للعرب ، وكذلك في معارضة أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية بين أوربا والعرب ، والتي يمكن أن تشكل حسبها ، تميزا حقيقيا ضد التجارة والمصالح الأمريكية الهامة في المنطقة العربية .

وإذا ما تتبعنا العلاقات الأوربية الأمريكية في المنطقة العربية[56]، يظهر مدى تأثر السياسة الأوربية هناك بالموقف الأمريكي، إذ أن هذه السياسة تأتي دائما ضمن حدود رسمتها أمريكا. وبالرغم من أن للطرفين مصالح مختلفة وأحيانا متناقضة في هذه المنطقة من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية.إلا أن أمريكا لا تسمح لأوربا بانتهاج سياسة مستقلة هناك، بحجة حماية مصالحهم المشتركة.

ويرجع عجز أوربا عن لعب دور في هذه المنطقة ، وبلورة سياسة مستقلة تماما عن السياسة الأمريكية هناك ،إلى تعاظم النفوذ الامريكي في أوربا نفسها ، وإلى قدرة أمريكا في التأثير على أطراف الصراع العربي الإسرائيلي كذلك ، وإلى الضعف الأوربي طبعا[57] .

كما أن أمريكا تعتمد على أوربا في إصلاح أي خلل يحدث في العلاقات الأمريكية العربية، وفي سياسات أمريكا في المنطقة عامة، وبالتالي فتحرك أوربا في هذه المنطقة، محكوم بالنظرة الأمريكية[58]

لكل هذا ، فإن أوربا لم تستطع التقدم بأي مبادرة عملية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، بل ظلت تكتفي بإعلان مبادئ وتصريحات عامة ، وبقيت باستمرار وراء خط أمريكي أحمر ، وخاصة عندما تكون أمريكا تنشط في المنطقة . وحتى ما يسمى بالمبادرات الأوربية المستقلة ، فقد ظلت أمريكا تتحفظ عليها وترفضها[59] . بل عندما ننظر إلى جملة التصريحات والبيانات والمبادرات الأوربية ، تجاه الوضع في المنطقة العربية ، نجد انها جميعها مبنية بصورة متوازنة مع منهج التسوية الامريكي .

وهكذا أصبح دور أوربا يقتصر على تأييد الموقف الأمريكي فقط ، بسبب تأثير أمريكا . فأوربا كما عبر البعض ،لا تعدو أن تكون تابعة لأمريكا في المنطقة العربية ، وفي العالم[60].

أدى هذا التأثير الأمريكي على السلوك الأوربي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، إلى وجود حد أدنى من الاتفاق الأوربي ، أقل بكثير مما كان مطلوبا . بل أدى هذا التأثير إلى انقسام الدول الأوربية في مواقفها ، بعضها منظما إلى خط السياسة الأمريكية تماما ، والبعض يريد سياسة خارجية أوربية ذاتية ، ولكن متناسقة مع السياسة الأمريكية ، وإن ظلت فرنسا تحاول اتباع سياسة خارجية أوربية مستقلة .

يتضح إذن أن أوربا في سعيها لتوحيد سياستها، ولزيادة دورها في المنطقة العربية، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، لم تستطع أن تعزل نفسها عن السياسة الأمريكية ، بل ظل سلوكها متأثرا بالموقف الأمريكي الذي يرفض أن يتجاوز الدور الأوربي إطار المواقف والتصريحات العامة ، بحيث أن أي محاولة لتطوير سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية ، يواجه بمعارضة شديدة تفقدها أي فعالية[61] .

من كل ما تقدم حول العوامل التي شكلت وتشكل قيودا على توحيد السياسة الخارجية الأوربية ، وعلى لعب أوربا دور مؤثر في الصراع العربي الإسرائيلي ، نجد أنه رغم سعي أوربا إلى هذا الهدف ، إلا أن الوزن المحدود نسبيا لقوتها ، وتباين واختلاف المصالح والسياسات الوطنية ، وكذلك

بسبب تأثير أمريكا. كل هذه تنعكس سلبا على وحدة السياسات والمواقف الأوربية المؤثرة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي . وبسبب الحدود والقيود المفروضة على الدور الأوربي في هذا الصراع ، فإن هذا الدور بقي مقتصرا على مرحلة البحث عن تسوية سلمية هي نتيجة لتوازنات القوى القائمة فعلا ، وتعبيرا عن خريطة القوى التي تم رسمها مسبقا . وبقي دور أوربا يقتصر على المشاركة في تقديم الضمانات المطلوبة والمساعدات الاقتصادية والفنية ، لتأمين والحفاظ على النتيجة التي تم التوصل إليها تحت الرعاية الأمريكية ، نتيجة لم تسهم أوربا في صناعتها أصلا . وبمرور الوقت بدا واضحا أن دور أوربا سيظل ثانويا . وغاية ما يمكن أن تقوم به أوربا في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي ، إضافة إلى الحضور الشرفي لحفلات توقيع الاتفاقات ، هو تقديم المساعدات الاقتصادية لأطراف العملية. وبسبب الفشل لإبراز شخصية أوربية مستقلة ، وعجز أوربا عن لعب دور مؤثر في هذا الصراع ، نتيجة للاعتبارات السابقة ، انتهى الأمر برجوع أوربا إلى أحضان الوصي الأمريكي . وعبر تعاملها مع هذا الصراع ، حرصت أوربا على عدم إجهاض المشاريع الأمريكية ، واكتفت بدور مكمل ، إن لم تنتظر الضوء الأخضر من أمريكا ، ومن ثم اتجهت إلى بديل الإعلانات[62] .

وهكذا بالنظر إلى الدور الأوربي المحدود إزاء الصراع العربي الإسرائيلي ، تظهر مصاعب السياسة الأوربية في إبراز سلوك موحد مستقل فعال وقادر على تمكين أوربا من القيام بأدوار أساسية وحاسمة . فقد اضطرت أوربا إلى الاكتفاء بأدوار ثانوية ، أو الاتجاه إلى البحث عن نقاط التوازن التي تسمح لها بالحفاظ على بعض مصالحها في المنطقة العربية .

الخاتمة :

عندما سئل (خافيرسولانا) المنسق الأوربي السابق للسياسة الخارجية والأمنية ، عن مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية والأمنية الأوربية الموحدة ، أجاب : "إن هذه السياسة حديثة وهي عملية في طريقها إلى التكوين ، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للإتحاد ، ثم إن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب ، خاصة وأنها حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي"[63] . ورغم أن هذا التصريح كان في بداية بلورة سياسة خارجية أوربية موحدة ، إلا أن هذه السياسة ما زالت لحد الآن خاضعة للتجاذبات الداخلية والخارجية ، مما أفقد الإتحاد الأوربي الفاعلية في معالجة كثير من القضايا الإقليمية والدولية. فالدول الرئيسية فيه خاصة ، مازالت لحد الآن تتحفظ على قيام الإتحاد باتباع سياسة خارجية موحدة، بسبب تباين أولويات السياسات الوطنية واختلاف المصالح . فاتجاه بريطانيا الأطلسي، واتجاه فرنسا المتوسطي، واتجاه ألمانيا الشرقي، نماذج تعكس هذه الحقيقة ، والتفاعل بينها يؤدي بالإتحاد الأوربي ، إلى تبني الاتجاهات الثلاث معا . كما أن الضغط والتأثير الأمريكي ، بالإضافة إلى الوزن المحدود نسبيا لأوربا في النظام الدولي ، ما زالت كلها تمثل عائقا حقيقيا .

ومن جهة أخرى ، فإن اتفاقية (ماستريخت) المؤسسة للإتحاد الأوربي ، والتي طرحت مشروع السياسة الخارجية والأمنية الموحدة ، لم تتخذ ترتيبات صارمة حول كيفية الوصول إلى قرارات موحدة ومؤثرة ، ولم تحدد تفاصيل دقيقة فيما يخص آليات التحرك ، ولذلك فإن مسألة السياسة الخارجية الموحدة والمؤثرة ، وإن ظهرت بخصوصها مبادرات ، إلا أنها لم تصل بعد إلى هدفها المنشود ، بدليل أزمة كوسوفو(1999)، والحرب ضد العراق (2003)، ومواقف أوربا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ...وغيرها . كلها كانت تحتاج إلى سياسة موحدة ، وإلى قرارات حاسمة ومؤثرة ، غير أن الدول الأوربية تبنت مواقف مختلفة ، الشيء الذي أدى بالبعض إلى القول : "بأن كلا من فرنسا وبريطانيا خاصة ، بتجاربهما التاريخية ، ومصالحهما المتباينة ، لن تتمكنا أبدا من الوصول إلى اتفاق بشأن سياسة خارجية موحدة " (64). والأمر كذلك بين بقية الدول الأوربية.

ولهذا نرى أن توحيد السياسة الخارجية الأوربية ، ولعب الإتحاد الأوربي دور مؤثر في النظام الدولي، مازالت بعيدة التحقيق، وهي تشكل أبرز التحديات التي يواجهها هذا الإتحاد. فهو لا يملك سياسة خارجية وأمنية موحدة حقيقية ،ولا يتحدث حول القضايا الدولية بصوت ولغة واحدة ومؤثرة ، بسبب الاعتبارات والقيود التي ذكرت. كما أن عدم توحيد سياسات دول الإتحاد الأوربي، يشكل أكبر عقبة في طريق الوحدة الأوربية التامة، وفي طريق تبوء هذا الإتحاد للمركز المؤثر على الصعيد العالمي.

إن التقدم في مجال السياسة الخارجية الأوربية الموحدة والمؤثرة ، يعتمد بالأساس على الإرادة السياسية الصادقة للدول الأعضاء في الإتحاد كلها ، وعلى وعي هذه الدول الجدي بضرورة التوحيد السياسي الحقيقي ، وإيمانهم العميق بأن ما تم تحقيقه من منجزات ومكتسبات هامة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والتجاري والمالي ، لن يتم المحافظة عليه ، إلا بتدعيمه بتكامل وتوحيد سياسي وأمني قوي يجعل الإتحاد الأوربي يتموقع في مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة العالمية .

الهوامش :

1, Fontaine Pascale,l,Union Europeenne,Editions du Seuil,Paris, Mai 1994,p22

2 ، أحمد وهبان وليلى مرسي ،حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأوربية -الأمريكية،بين التحالف والمصلحة (1945_2000)، ط1،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة ،2001،ص156

3, Jean Claude Masclet,l,Union Politique de l ,Europe, Que Sais Je ? No1527, Paris, Press Universitaires de France,1995

4, l,Europe en mouvement a la construction d,une Communaute Europeenne ,Office de la Publication Officielle de CE , Luxembourg,1995,p197

5 ، حسين طلال مقلد،محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية

2009,damascusuniversity .sy/may/law/images/stories/619_676 pdf

6 ، الأصفهاني نبيه،أوربا المتحدة وتحديات السيايسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة ،السياسة الدولية ،عدد2002،148 ،ص136،138

7، محمد أحمد مطاوع،اتجاهات تبلور للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية في:

www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1 File 3 btm

8 ، محمد أحمد مطاوع،تطور سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوربا،في:

http//digital.ahram.org.eg/articles.aspx ? Serial=221179&eid=725

9 ، حسن نافعة،الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2004،1 ،ص448

10، محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا،صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،بيروت ، اوت 2001 ، ص 37،38

Daniel Collard, le Partenariat Strategique entre l,Union Europeenne et la Russie, 11, Defense Nationale, No2, 2001

12 ، بال دانوي وزدرسلولاتشوفسكي ،المنظمات والعلاقات الأورو_أطلسية،مركز دراسات الوحدة العربية،معهد ستوكهولم،2004،ص148

13 ، عبد الفتاح الرشدان،العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1998،1 ،ص66

14 ، حسن نافعة، مرجع سبق ذكره،ص450،451

15 ، المرجع نفسه، ص546،547

16 , Sylvie Hell &Goèl Maurice,l,Elargissement de l,Union Europeenne,Paris,la Documentation Française,2001

17 , Chantal Lavallée,la Relation Union Européenne-OTAN, Partenariat Strategique ou mise sous tutelle de la defense Européenne, www .hei .Uleval.Ca/Fileadmin/…MRI Essai Chantal Lavallée pdf

18 ، حسن نافعة ،مرجع سبق ذكره ،ص460

19 ، أي اجتماعات قمة دول وحكومات الإتحاد الأوربي ، إذ المجلس ليس مؤسسة قائمة بذاتها

20 ، أصبح يسمى مجلس الإتحاد بعد توقيع معاهدة ماستريخت في نوفمبر 1993

21 ، صدام مريري الجميلي ، الإتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد ، لبنان ، دار المنهل العربي ،ط2009،1

22 ، أنظر مؤسسات صنع السياسة الخارجية داخل الإتحاد الأوربي في: محمد كمال وفؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره، ص133 وما بعدها

23 ، إنظر نادية محمود عبد العزيز، أوربا والوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، يناير1986،ص15

24 ، المرجع نفسه،ص259

25 ، محمد كمال وفؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره ،ص15،16

26 ، سعيد اللاوندي،أمريكا،أوربا،سايكس _بيكو جديد في الشرق الأوسط،ملامح أولية لوفاق جديد،نهضة مصرللطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2006،ص250

27, David Calleo,Beyond American Hegemony,the Future of Western Alliance, Wheatshrall Book Ltd,

28, Anastasia Pardalis,European Political Cooperation &the USA,Journal of Common Market Studies, vol25, No4,June1987,p279

29 ، نادية محمود ، مرجع سبق ذكره ،ص360

30 ، طلال حسين مقلد ، مرجع سبق ذكره،

31 ، فيليب جوردن،سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة،الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للدراسات والبحوث،عدد35،ص35،33

32 ، طلال حسين مقلد ،مرجع سبق ذكره،

33 ، سعيد اللاوندي،مرجع سبق ذكره،ص185،184

34 ، محمد كمال وفؤاد نهرا،مرجع سبق ذكره،ص9

35 ، نصيف يوسف حتي ،الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية ،المستقبل العربي،العدد39،مايو1983،ص21

36 ، سعيد اللاوندي ،مرجع سبق ذكره ،ص186

37 ، جود الحمد، السياسة الأوربية والمحدد الأمريكي،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 31،ربيع 2005

38 ، فيليب جوردن،مرجع سبق ذكره ، ص35،33

39, Haim Shaked & Itmar Rabinovick(eds),the Middle East &the United States,Perceptions &Politics,Transactor Books,New Brunswick(USA),London(GB),1980,p124

40, Adam M.Garfinkle,Western Europe,s Middle East Diplomacy &the United States,Foreign Policy Research Institute, Philadelphia,Pensylvania,1983,px

41،سعيد اللاوندي ،مرجع سبق ذكره، ص 181

42 ، مخلد مبيضين،محددات السياسة الأوربية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية منذ معاهدة ماستريخت 1993

Web2 .arabi .edu.jo /nara /manan/support .File/1341/doc

43 ، ناصر جبارة ،الإتحاد الأوربي مازال بعيدا عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة

www .dw- :world de /dw /articles/0,147 433500 btml 44, Adam M.Garfinkle,op cit

45 ، بول بالطا،سياسة فرنسا في البلاد العربية ،ترجمة فاغور كامل،دار القدس، بيروت،دون تاريخ ، ص133

46 ، نجوان عبد المعبود،تطورات العلاقات الأوربية –الأمريكية، وتوسيع الإتحاد الأوربي: ملاحظات أولية,

www .Siyassa.org.eg /asiyassa/Ahram/2004/7/1/File 5 ,htm

47 ، للمزيد في هذا الموضوع ،أنظر كتاب نادية محمود ، مرجع سبق ذكره

48 ، المرجع نفسه

49 ، حسن نافعة ،المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية ، معهد البحوث والدراسات العربية 1993،ص249

50 ، أنظر محمد مجدان، العالم العربي والعلاقات الأطلسية.... رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر 2007

51 ، المرجع نفسه

52 ، هالة سعودي،السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، المستقبل العربي،عدد57،نوفمبر1983،ص234

53 ، جلنمار النمس، السوق الأوربية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شئون فلسطينية، عدد110،يناير 198،ص103

54، أنظر أيضا ،عماد جاد،الإتحاد الأوربي والشرق الأوسط، الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2001،ص41 وما بعدها

55, Ian Greilsammer,Failure of the European Initiative in the Middle East , the Jerusalem Quarterly33,fall 1984,p48

56 ، أنظر تفصيلا لهذا الموضوع في: محمد مجدان، العالم العربي و....مرجع سبق ذكره

57, Marr Phepe , the United States ,Europe&the Middle East.an Uneasy Triangle,the Middle East Journal , vol 48,No2,Spring1994

58, Pelletrau R. ProcheOrient: la Cooperation entre l,Europe et les EtatsUnis, Politique Etrangere,1998

59 ، ناصف حتي، الشرق الأوسط و....مرجع سبق ذكره، ص195

60, Antomie Sangainette,Division Européenne,le Monde Diplomatique,1998,P18

61 ، بوقنطار حسان ،السياسة الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت ،ابريل1987،ص166

62, Steven spiegel , the Middle East&the Western Alliance,London George Allen &Unwin,1982,P24

63 ، الأصفهاني نبيه، مرجع سبق ذكره ، ص139

64, Les Relations USA /CE dans l ,après Guerre Froide , Office de la Publication Officielle de CE , Luxembourg, 2002, P221